

التقرير اليومي

2007/5/18

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الحرب الإيرانية-السعودية البديلة

بقلم بيتر بروكس؛ ميليتاري؛ 2007/5/7

مع التمرد السني، العنف السني- الشيعي الطائفي وإرهاب القاعدة- العراق ليس بحاجة الى مشاكل أكثر. لكن لديه مشكلة غالباً جداً ما يتم إغفالها عمداً: إنه يصبح، وبسرعة، الساحة الأحدث في الحرب البديلة بين قوتَي الشرق الأوسط الصاعدتين، العربية السعودية وإيران. فالسعوديون هم بمعظمهم من العرب السنة، في حين أن الإيرانيين هم (الى حد كبير) من الفرس الشيعة- وكل فريق من الفريقين يسعى للهيمنة على الشرق الأوسط وقيادة العالم الإسلامي. إن تنافسهما المتنامي هو عامل رئيس ليس فقط في العراق، وإنما في لبنان أيضاً، الأراضي الفلسطينية وحتى السودان.

- ففي لبنان، تساند العربية السعودية حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، وتساعد إيران حزب الله الشيعي، الذي سعى للإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً، وذلك منذ إنتهاء الحرب مع إسرائيل في الصيف الماضي.
- قام السعوديون مؤخراً بالتدخل للمساعدة وذلك بإضافة توقيعهم على إتفاقية سلام بين السودان وتشاد، البلد المجاور. وفاضوا بتسجيل نقاط لحفظهم السلام داخل الإسلام السني- لكنهم أمموا أيضاً بحمل الخرطوم على وقف التمويل الإيراني لتحويل السنة الشباب الى المذهب الشيعي.

إلا أن العراق هو نقطة الإشتعال الرئيسة. فالنظام الإيراني يسعى الى أمرين أساسيين:

- 1) هزيمة مذلة لأميركا تقود الى إنسحاب أميركي من المنطقة، إذا كان الأمر ممكناً.
- 2) تأسيس حكومة عراقية شيعية بأغليبتها وموالية لإيران.

وكانت إيران تقوم باختيار السياسيين ورجال الدين الشيعة، وذلك منذ بدء الحرب على الأقل. ويُعتبر مقتدى الصدر، رجل الدين المعادي لأميركا والمثير للقلق، مثلاً جيداً عن شخص هو، أكثر فأكثر، موجود في جيب الفرس. إلا أن ليس كل العراقيين الشيعة متعاطفون مع تحطّي الإيرانيين لحدودهم. فهناك خلاف عرقي أيضاً (العرب ضد الفرس)، كما هناك ذكريات مريرة من الحرب الإيرانية-العراقية التي إمتدت ما بين العامين 1980-1988. هذا بالإضافة الى أن عدداً من العراقيين الشيعة يمتنون السمة العدائية للمذهب الشيعي التي رسخها الإيرانيون.

ومع ذلك لا يزال حب البقاء يتغلب على قضايا أخرى (من خلال إستخدام مصدر هام غير ظاهر)، وقد حصلت إيران على مكاسب عن طريق تدريب وتوفير المال للمليشيات التي بدت، في بعض الأحيان، الأمل الأفضل للعراقيين الشيعة، خاصة الفقراء، لمقاومة هجمات المتمردين السنة والانتحاريين من جماعة القاعدة.

أما السعوديون بالمقابل، فإنهم يدعمون والى حد كبير أتباعهم السنة في العراق - مع الإستثناء الهام للقاعدة والمتمردين. فهم يريدون، قبل كل شيء آخر، منع العراق من الوقوع تحت النفوذ الإيراني. أما التخوف الكبير، فهو إمكانية إنتشار النزاع الطائفي وتخطيه الحدود العراقية ليصل الى داخل العربية السعودية - ما يحرك المشاكل مع الأقلية الشيعية في العربية السعودية.

ولم تكن الرياض مسرورة جداً بالتقدم الأميركي في العراق؛ فمؤخراً بدأت بتناول المسائل بمهوء ومعالجتها بنفسها. وكان الدعم السعودي السري يتدفق الى أماكن كالأنبار، حيث تتم إعادة تفويض وتعزيز القوى العشائرية السنية. ورغم ذلك، فإن ما يبعث على السرور هو أن ذلك الدعم يعزز الجهود الأميركية الكلية - لأن سنة الأنبار كانوا يضربون، وبقوة، وجود القاعدة في المحافظة بدلاً من محاربة الشيعة العراقيين.

إلا أن السعوديين، غير المسرورين من سطوة وهيمنة الشيعة في العراق، لا يزالون يرفضون الإجتماع مع رئيس الوزراء العراقي الشيعي، نور المالكي، برغم المطالب الأميركية المتكررة. فهم لا يزالون "شرطة الضمان" للعراقيين المنتمين إليهم طائفيًا - وهذا مقاوم، له مفعول مضاد، إذا ما بدأ الشيعة دورة جديدة من العنف الطائفي، أو إذا ما إستطاعت إيران زرع حكومة عراقية تكون بمثابة دمية بيدها كأمر واقع.

وبالواقع، فقد كتب مستشار للحكومة السعودية مقالة إفتتاحية (تعبر عن وجهة نظر شخصية) في الخريف الماضي محذراً من "تدخل سعودي هائل لوقف المليشيات الشيعية المدعومة إيرانيًا من ذبح السنة العراقيين"، إذا ما إنسحبت أميركا من العراق. (الحكومة السعودية لم تتبنَ المقالة، لكن الإشارة تبقى).

ليس هناك من ود مفقود في هذه العلاقة - فالجانبان كانا أعداء منذ بزوغ الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد ثورة 1979.

- في العام 1987، حاول حاول الحجاج الإيرانيون التحريض على الإنقسامات الطائفية وهم في طريقهم الى تأدية فريضة الحج في مكة، وقتلت القوى الأمنية السعودية 402 شخصاً.
- أشيرَ بأصابع الإتهام الى إيران بتفجيرات الخبر في العام 1996 في العربية السعودية، والتي أدت الى مقتل 19 أميركي من العاملين بالخدمة العسكرية وجرحت حوالي 400 آخرين.
- يقف عملاء القاعدة، الذين من المفترض أنهم يخضعون "للإقامة الجبرية" في إيران، وذلك بعد وقت قصير من وصولهم الى أفغانستان في أوائل العام 2002، على الأرجح، خلف الأعمال الإرهابية في العربية السعودية التي بدأت في العام 2003.

وينفق البلدان، وذلك طبيعي، مليارات الدولارات على تحديث الجيش؛ فالسعوديون سوف ينفقون 60 مليار دولار على إمتداد السنوات العديدة المقبلة. وتواصل إيران عملها المتعلق بالأسلحة النووية، في حين تدعي أنه برنامج "سلمي"؛ ويسعى السعوديون الآن لتطوير طاقة نووية "سلمية" خاصة بهم.

لقد إجتمع السعوديون والإيرانيون، بالتأكيد، مرات قليلة حول الشاي لصنع تعديلات مؤخراً، إلا أن الإشارات ليست جيدة. فالتنافس مرشح فقط لأن يشتد على الأرجح.

اليونيفيل غير المستجيب

(منظمة الأمم المتحدة غير فعالة ولا يمكن تعديلها)

بقلم نوح بولاك؛ ناشيونال ريفيو؛ 2007/5/10

القدس - إن إسرائيل تظن اليوم بالحدوث عن عدم الكفاءة والفسل. فالتقرير الأولي للجنة فينوغراند كان قد نُشر الأسبوع الماضي وهو يطرح، بالتفصيل الشديد والمؤلم، الكارثة المتعددة الأوجه لحرب الصيف الماضي ضد حزب الله: تجاهل رئيس الوزراء ووزير الدفاع القضايا العسكرية ذات الصلة؛ الحماقة المروعة لدان حالوتس، رئيس هيئة الأركان لجيش الدفاع الإسرائيلي، الأمر للجيش والناصح للقيادة السياسية للبلاد؛ غياب خطة موجودة سابقاً للتعامل مع أزمة متوقعة بالكامل؛ إعلان الأهداف الإستراتيجية التي كانت منفصلة بالكامل عن الوسائل المطلوبة لتحقيقها؛ الحملة الجوية غير الفعالة، والتي لم تكن بمستوى مميز وحملة اللحظة الأخيرة البرية المتهورة؛ وتاريخ ست سنوات من السلبية والتراجع على الحدود الشمالية الأمر الذي شجع حزب الله وأرسل بإشارة مفادها إفتقار إسرائيل للجهوزية العسكرية.

إن تقرير فينوغراند عبارة عن قراءة جدية ورزينة، إلا أن حقيقة وجوده ليس أمراً غريباً بالكامل في تاريخ الدولة اليهودية. فتقافة إسرائيل بالانتقاد الذاتي للنفس وإفتقارها للتوقير والتبجيل المغروس في نفسها تجاه الشخصيات المسؤولة هي بعض الأسباب التأسيسية لِمَ هذا البلد الصغير المُعرض على الدوام لهجوم، كان قادراً على الإزدهار في الشرق الأوسط. وليس هناك من شك بأنّ المشهد السياسي لإسرائيل - وأولوياتها العسكرية - سيتم إستبداله بشكل بارز بسبب مضاعفات تقرير فينوغراند الجانبية.

إلا أن هناك مؤسسة واحدة أفلتت بشكل ملفت تماماً من أي خزي أو عار لمساهمتها الهامة بإندلاع حرب الصيف الماضي. وهذه المؤسسة هي الأمم المتحدة ومفهومها لقرارات مجلس الأمن، التي تعود بعض قراراتها لعقود مضت، والتي سعت لتصحيح ومعالجة وضع المنطقة الجنوبية اللبنانية الخارجة عن القانون وإستضافتها للمنظمات الإرهابية. فمنظمة التحرير الفلسطينية كانت معسكرة هناك من العام 1982. أما حزب الله، فلا يزال موجوداً هناك حتى اليوم. وبما أن الوقت الآن هو وقت تقييم الفشل وإلقاء اللوم، لماذا على الأمم المتحدة الإفلات من التدقيق والحاسبة؟

وبالرجوع الى آذار عام 1978، نعود الى القرار الأول لمجلس الأمن الدولي الذي تم تمريره في محاولة للإنكباب على فراغ السلطة في الجنوب اللبناني. وقبل ذلك بأسبوع، كان إرهابيو منظمة التحرير الفلسطينية قد عبروا الى داخل إسرائيل وقتلوا 37 شخصاً في هجوم رهيب وشنيع على باص قرب تل أبيب. وردت إسرائيل بعملية الليطاني، التي كانت عبارة عن عملية إقتحام لجيش الدفاع الإسرائيلي عمِل على دفع منظمة التحرير الفلسطينية بعيداً عن حدود إسرائيل الشمالية. أما القرارين 425 و 426، فقد عملا على إنشاء قوة دولية كان من المفترض بها أن تأخذ مكان جيش الدفاع الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، وإنشاء منطقة محايدة على طول الحدود مع إسرائيل و"الحفاظة على السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفاعلة في المنطقة" (وذلك في السياق المضحك بطريقة ما للقرار).

وولدت اليونيفيل.

ومنذ ذلك الحين، تم صدور سلسلة من القرارات ذات الصلة المحددة تقريباً باليونيفيل من قِبَل مجلس الأمن ودوماً بشيء واحد مشترك: لا يُسمح مطلقاً للأحداث الجارية على الأرض بالتأثير على صلاحية اليونيفيل. ومن خلال إتحاد الغباء الدبلوماسي والقصور البيروقراطي، بقيت اليونيفيل غير متأثرة بأي تقييم لفائدتها الفعلية في جلب السلام والأمن الى "الجنوب" اللبناني.

وبحساباتي، مرر مجلس الأمن حوالي 38 قراراً ذات صلة باليونيفيل، كل قرار من هذه القرارات يتجاهل عجز اليونيفيل عن تحقيق مهمتها. وإذا ما كانت إسرائيل قد قامت بالصيف الماضي بالإعلان عن أهدافها التي لم يكن لديها الوسائل لتحقيقها، فقد كانت اليونيفيل

تقوم بذلك على مدى 30 عاماً. وفي التجديد لصلاحيات اليونيفيل في العام 1978، اشار مجلس الأمن الى "التقدم الذي سبق وحققته القوات نحو ترسيخ السلام والأمن في الجنوب اللبناني"، ودعا المجلس الى "إحترام صارم وشديد لسيادة وإستقلال لبنان السياسي ووحدة أراضيه". وفي العام 1982، طالب المجلس بـ "إحترام صارم لسيادة وإستقلال لبنان السياسي ووحدة وسلامة أراضيه بظل السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية". وفي العام 2000، وبعدها إنسحبت إسرائيل تماماً من الجنوب اللبناني، أعلن مجلس الأمن بأنه "يدعو حكومة لبنان الى ضمان وجودها وعودة سلطتها الفاعلة ووجودها الى الجنوب". وعندما لم يحصل ذلك، أعلن مجلس الأمن "دعمه القوي لسيادة وإستقلال لبنان وسلامة أراضيه"، وهكذا... بحيث كان المجلس ينتحل لنفسه، وبشكل متكرر، الإعلان المضحك والسخيف لنفس الأهداف المستحيلة، عقداً بعد عقد. أما القرار 1559، الذي مُررَ في العام 2004، فَيُعتبر حدّاً فاصلاً بالنسبة للبنان، لأنه إستخدم لغة أقوى وأكثر دقة للمطالبة بنفس الأشياء تماماً التي كان مجلس الأمن قد بدأ بالمطالبة بها في العام 1978، لكن، وللأسف، فإن حتى إستخدام كلمات أقوى لم يردع سوريا وحزب الله. فبعد 5 أشهر من المصادقة على القرار 1559، قُتِلَ رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري بإنفجار هائل في بيروت على يد سوريا على وجه التأكيد تقريباً.

حسناً، قد يقول المرء: اليونيفيل غير فعالة. فما هو الأمر المهم هنا؟ الأمر المهم هو أنّ اليونيفيل هي أكثر من وجود تافه، إنها تساهم بعدم الإستقرار على طول الحدود الإسرائيلية الى قدرة سوريا وإيران على إنتخاب لبنان وذلك بالسماح للمجتمع الدولي للقبول بالوهم بأنه "يقوم بشيء". أما في الواقع، فإنّ اليونيفيل تقدم للدبلوماسيين عذراً بعدم القيام بشيء حول إعادة تسليح حزب الله، وبذلك تعزز قدرة الميليشيا على دفع لبنان وإسرائيل الى حرب في أي وقت يختاره (حزب الله) - مثلاً أثناء ضربة عسكرية أميركية على إيران.

كما أنّ اليونيفيل تقف مانعاً وعائقاً بالنسبة للجيش اللبناني لجهة إنتشاره في المنطقة. فاليونيفيل تلاحظ وجود حزب الله يومياً، لكنها لا تجمع معلومات إستخبارية عن أنشطته أو تقوم بتقاسمها، كما أنّ وجود اليونيفيل على الأرض يُعقد قدرة إسرائيل على إدخال الجيش الإرهابي في معركة (فحزب الله بنى بنيته التحتية العسكرية، وبشكل حاد الذكاء، قرب مراكز اليونيفيل). فوجود اليونيفيل لم يمنع بالتأكيد العنف في الماضي: فمنذ عملية الليطاني في 1978، كان على إسرائيل أن تضرب منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم حزب الله وذلك بعدد من المناسبات، بما في ذلك القيام بضربات جوية في العام 1981، غزو 1982 والإحتلال الذي تبعه، عملية الخاسبة التي دامت أسبوعاً في العام 1993، وعملية عنقايد الغضب التي دامت 16 يوماً في العام 1996 وعشرات الحوادث الصغيرة المنتشرة بين هذه التواريخ. وعلى إمتداد مسار هذا التاريخ الطويل من الإستفزاز الإرهابي في الجنوب اللبناني، حافظت المجموعات الدبلوماسية العالمية على أوهامها بتهنئة نفسها وإقتناعها بأنّ المد بصلاحيات اليونيفيل أكثر سوف يساعد المنطقة.

وبخاتم حرب الصيف الماضي، تم إعطاء اليونيفيل الموسعة مهمة ضمان الهدوء والسكون في جنوب لبنان. لكن، وبعد تسعة اشهر، لم تعمل اليونيفيل سوى على توسيع المشاكل التي نشأت بسبب الأسلاف الأقل طموحاً. فالقوة الجديدة عقيمة: خائفة من مواجهة حزب الله، غير مستعدة لقطع التدفق السهل للأسلحة عبر لبنان، ممنوعة من القيام بدوريات على الحدود مع سوريا، عاجزة عن إحداث فرق ما. ولا يعتقد أي مراقب لجنوب لبنان بأنّ اليونيفيل "النشطة" تقوم بأي شيء يمكن أن يمنع حدوث جولة أخرى من الحرب.

وعندما تندلع الأعمال العدائية مرة أخرى، فسيكون لدى دبلوماسيي العالم حل واحد متوقع موجود في ذهنهم: الهدنة، وأعداد أكبر من قوات اليونيفيل. إنّ إستعداد إسرائيل لإنتقاد نفسها يؤسس لمثال يشير الإعجاب بالكيفية التي يتم فيها تقييم الفشل علناً وصراحةً. فمن غير الواقعي الإعتقاد بأنّ الأمم المتحدة ستتع ما هو مناسب بدرس فشلها في لبنان، لكن ذلك لا يجب أن يمنعنا من التساؤل: الى متى سيكون على هذه المنطقة أن تعاني من مآثر مجلس الأمن الخيرية؟

